خريطة الصراع في بحر الصين الجنوبي واتجاهاته

الباحثة : منى إبراهيم رحمه
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
muna.rahma2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د نهرين جواد شرقي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Nahreen.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة خريطة الصراع في بحر الصين الجنوبي وتحليل اتجاهاته في ضوء النزاعات السيادية والنفوذ الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية. يتناول البحث تطور الصراع في هذه المنطقة، ويُركز على الصراع على السيادة بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، مثل الصين، الفلبين، فيتنام، ماليزيا، وبروناي، إضافة إلى تأثير القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة على الوضع الإقليمي. كما يستعرض البحث أبعاد الصراع المتعلقة بالأمن الإقليمي، والتوازنات العسكرية، وحرية الملاحة البحرية. وتتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيسي :إلى أي مدى يعكس صراع بحر الصين الجنوبي تداخلاً بين النزاعات السيادية والنفوذ الجيوسياسي في ظل التدخلات الدولية المتزايدة؟ كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفحص الأبعاد السياسية والاستراتيجية للنزاع، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لفهم الجذور التاريخية للمطالب الإقليمية، ولرصد تطورات الوضع الحالي في بحر الصين الجنوبي، فضلًا عن المنهج الاستشرافي لاستشراف المستقبل بناءً على المعطيات الحالية. وتوصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها: إن الصراع في بحر الصين الجنوبي معقد ويجمع بين النزاع على السيادة والنفوذ الجيوسياسي. كما تستخدم الصين "خط الخطوط التسع" كمرجعية لمطالبها الواسعة في البحر، وهو ما يعارضه العديد من الدول في المنطقة. كما تدخل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة يزيد من حدة التوترات في المنطقة، ويوصى البحث على ضرورة تعزيز الحلول الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتعزيز الحوار الإقليمي تحت مظلة آسيان. والتأكيد على احترام القانون الدولي واتفاقية

الأمم المتحدة لقانون البحار كأساس لتسوية النزاع.

الكلمات المفتاحية: الصراع، بحر الصين الجنوبي، النزاعات السيادية، القوى الإقليمية، القوى الدولية.

Map of the conflict in the South China Sea and its trends

Muna Ibrahim Rahma
University of Baghdad/College of Political Science
muna.rahma2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Nahreen Jawad
University of Baghdad/College of Political Science
Nahreen.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

This research aims to study the conflict map in the South China Sea and analyze its trends in light of sovereignty disputes and geopolitical influence between regional and international powers. The research addresses the evolution of the conflict in this region, focusing on the sovereignty struggle between the states bordering the South China Sea, such as China, the Philippines, Vietnam, Malaysia, and Brunei, as well as the influence of major powers such as the United States on the regional situation. The research also reviews the dimensions of the conflict related to regional security, military balances, and freedom of maritime navigation. The research problem revolves around a main question: To what extent does the South China Sea conflict reflect an overlap between sovereignty disputes and geopolitical influence in light of increasing international interventions? The research relies on the descriptive-analytical approach to examine the political and strategic dimensions of the conflict, in addition to the historical approach to understand the historical roots of territorial claims and to monitor developments in the current situation in the South China Sea. It also uses a prospective approach to

forecast the future based on current data. The research reaches several conclusions, most notably: The conflict in the South China Sea is complex and combines a dispute over sovereignty and geopolitical influence. China also uses the "nine-dash line" as a reference for its expansive claims in the sea, a claim opposed by many countries in the region. The involvement of major powers such as the United States also heightens tensions in the region. The study recommends the need to promote multilateral diplomatic solutions, enhance regional dialogue under the ASEAN umbrella, and emphasize respect for international law and the United Nations Convention on the Law of the Sea as the basis for resolving the dispute.

Keywords: conflict, South China Sea, sovereignty disputes, regional powers, international powers

المقدمة:

يمثل بحر الصين الجنوبي مسرحًا جغرافيًا بالغ الأهمية في السياسة الدولية المعاصرة، لما يحتله من موقع استراتيجي حيوي على خارطة التجارة العالمية، وكونه نقطة تقاطع للمصالح الاقتصادية والأمنية والسيادية لعدد من الدول الإقليمية والدولية. فهو يربط بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي، وتمر من خلاله نسبة كبيرة من التجارة البحرية العالمية، فضلاً عن احتوائه على احتياطيات ضخمة محتملة من النفط والغاز، وكونه غنيًا بالثروات السمكية. كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من هذا البحر منطقة صراع متصاعد بين دول تطل عليه وأخرى ذات نفوذ خارجي تسعى لحماية مصالحها الاستراتيجية فيه.

تتخذ خريطة الصراع في بحر الصين الجنوبي أبعادًا متعددة، أبرزها البُعد السيادي المتجسد في النزاع بين عدة دول آسيوية حول ملكية جزر صغيرة وشُعب مرجانية، أبرزها جزر باراسيل وسبراتلي. وتستند هذه النزاعات إلى ادعاءات تاريخية، وتفسيرات متباينة للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

البحار وتُعد الصين أبرز طرف يدّعي السيادة على معظم البحر من خلال "خط الخطوط التسع"، وهو ما ترفضه دول أخرى مثل الفلبين وفيتنام، مما أدى إلى خلافات حادة، بعضها بلغ مرحلة المواجهة البحرية.

أما البُعد الثاني من الصراع، فهو صراع النفوذ والتوازنات الأمنية، الذي تعاظم مع دخول قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة على خط الأزمة، تحت ذريعة ضمان حرية الملاحة الدولية وردع التوسع الصيني. وقد أدى هذا إلى تصعيد التوترات وتحول المنطقة إلى ساحة تنافس جيوسياسي بين القوى الكبرى، مما زاد من هشاشة الأمن الإقليمي وأثار مخاوف من انزلاق الأوضاع إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

في ضوء ذلك، يسعى هذا البحث إلى رسم خريطة شاملة للصراع في بحر الصين الجنوبي من خلال تحليل أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين وتداعيات تدخلهم على مستقبل الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة اذ يُعد بحر الصين الجنوبي من أبرز مناطق النزاع الجيوسياسي في العالم، اذ تتداخل فيه المصالح السيادية والاقتصادية والأمنية لعدد من الدول الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من الجهود الدولية لتسوية الخلافات، لا تزال المنطقة تشهد تصعيداً متكرراً في التوترات نتيجة لتضارب المطالب الإقليمية وتزايد الحضور العسكري للقوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والصين.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على واحدة من أكثر بؤر التوتر الاستراتيجي تعقيدًا في النظام الدولي المعاصر، إذ يُعد بحر الصين الجنوبي مسرحًا لصراع متعدد الأبعاد يشمل النزاعات السيادية، والمصالح الاقتصادية، والمنافسة الجيوسياسية بين القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الصين والولايات

المتحدة. وتكمن أهمية الدراسة في تحليل خريطة هذا الصراع من حيث الأطراف الفاعلة، وطبيعة النزاعات، وأدوات النفوذ المستخدمة، مع تتبع الاتجاهات المستقبلية المحتملة للصراع وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والتوازن الدولي. كما تُسهم الدراسة في فهم آليات التفاعل بين القانون الدولي والمصالح الجيوسياسية، ما يجعلها مرجعًا مهمًا لصانعي السياسات والباحثين في العلاقات الدولية.

إشكالية البحث:

رغم الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية المتزايدة لمنطقة بحر الصين الجنوبي، فإن هذه المنطقة تشهد تصاعدًا مستمرًا في حدة الصراع بين عدد من الدول المطلة عليها، وعلى رأسها الصين من جهة، ودول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة من جهة أخرى، في ظل تداخل المصالح الإقليمية والدولية. وتكمن إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الجوهري: إلى أي مدى تعكس خريطة الصراع في بحر الصين الجنوبي تداخلاً بين النزاعات السيادية والنفوذ الجيوسياسي، وما هي الاتجاهات المستقبلية لهذا الصراع في ظل التغيرات الإقليمية والدولية؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الصراع في بحر الصين الجنوبي لا يتجه نحو تسوية سلمية شاملة في المدى القريب، بل يتخذ طابعًا تصاعديًا نتيجة تزايد التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، وتعدد الأطراف الإقليمية المطالِبة، وضعف فاعلية آليات القانون الدولي في حسم النزاع.

منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث على: المنهج التاريخي وذلك لتتبع الجذور التاريخية للنزاعات السيادية في بحر الصين الجنوبي، وتحليل تطور المواقف الإقليمية والدولية عبر العقود، خاصة فيما يتعلق بالمطالب الإقليمية والجزر المتنازع عليها.

والمنهج الوصفي التحليلي لوصف خريطة النزاع الحالية، وتحديد الأطراف الفاعلة فيه، وطبيعة الصراع من حيث السيادة والمصالح الاقتصادية والأمنية، إضافة إلى توضيح أبعاد التدخل الدولي في المنطقة وتحليل الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية للصراع، وموازين القوى القائمة، ودور التحالفات والتوازنات الأمنية في تأجيج أو تهدئة النزاع.

المحور الأول

صراع على السيادة

تستمر النزاعات في بحر الصين الجنوبي نتيجة للمطالبات المتنافسة على سيادة الجزر القريبة والمياه الإقليمية المحيطة بها، مثل جزر سبراتلي وباراسل. اذ تتنازع الصين وفيتنام على جزر باراسل، التي يقع نصفها على بعد ٣٧٠ كم (٢٠٠ ميل بحري) من فيتنام، بينما تقع جميع الجزر على بعد ٣٧٠ كم من جزيرة هاينان الصينية. من جهة أخرى، تطالب الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وتايوان وماليزيا بأجزاء من جزر سبراتليو (Hang 2013, 15). كما تطالب الصين بالسيطرة على أجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي استنادًا إلى خريطة قدمتها عام ١٩٤٧، والتي تضمنت مطالبتها بضم مساحة شاسعة من البحر. تجسد هذه المطالبة في خريطة "الخطوط التسعة (Ninedash Line) "التي تظهر على شكل حرفU ، وتغطي معظم بحر الصين الجنوبي، بما يشمل جميع جزر سبراتلي وباراسل. وقد تم إعداد هذه الخريطة في عهد حكومة الكومينتانغ الصينية في عام ١٩٤٧، ولا تزال الصين تعتمد عليها كخريطة رسمية حتى اليوم (Hang 2013, 25).

كما يصف الجغرافي والصحفي الأمريكي روبرت كابالان بحر الصين الجنوبي بأنه "ساحة المعركة الحاسمة في القرن الواحد والعشرين"، معتبرًا إياه حلقة وصل بين الطرق البحرية العالمية. ويعتقد أن هذه الأهمية الاستراتيجية تجعل

القوى الكبرى تسعى إلى بسط سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية. إن من يتحكم في بحر الصين الجنوبي سيحظى بنفوذ كبير في كل من المحيطين الهادئ والهندي، وبالتالي، فإن السيطرة على هذا البحر تمنح الدول التي تسيطر عليه القدرة على التحكم في واحد من أهم البحار في العالم. ويعزز المفكرون الجيوبوليتيكيون هذه الفكرة من خلال التأكيد على أهمية بحر الصين الجنوبي مقارنة ببقية البحار في المحيط الهادئ. يربط نيكولاس سبيكمان، أستاذ الجغرافيا في جامعة ييل، بحر الصين الجنوبي بما يسمى "حزام البحار الهامشية"، وهو مجال مائي يحيط بالبر الأوراسي ويعد من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم. يضيف روبرت كابالان أن بحر الصين الجنوبي يشكل واجهة تربط بين المحيطين الهادئ والهندي، مما يجعله محورًا للنزاع نظرًا لأن القوات البحرية تمر عبره بشكل روتيني وتنفذ عمليات إنزال في المحيط الآسيوي بحسب المتطلبات الاستراتيجية (Holmes 2014, 31).

لذلك فإن قانون البحار لعام ١٩٨٢، قد قام بتقسيم المناطق البحرية إلى عدة مناطق تُخضع لسيادة الدولة الساحلية بنسب مختلفة، وفقًا للحقوق السيادية التي تمنحها الاتفاقيات الدولية (رضوان ٢٠١٣، ٦٥)، لذلك تم تحديد الحدود الرسمية للبحر الإقليمي بالنسبة للدول المطلة على البحر وفقًا للمادة (٣) من قانون البحار الدولي لعام ١٩٨٣، التي تنص على أن لكل دولة الحق في تحديد عرض بحرها الإقليمي بحيث لا يتجاوز (١٢) ميلاً بحريا. كما تنص المادة ٤ من القانون على أن الحد الخارجي للبحر الإقليمي هو الخط الذي تكون المسافة بين كل نقطة عليه وأقرب نقطة على خط الأساس مساوياً لعرض البحر الإقليمي". هذا يشير إلى أن البحر الإقليمي يمتد على طول شواطئ الدول، ويُقاس من نهاية المياه الداخلية لها (المادة ٣-٤).

ولذلك من منطلق الصراع على السيادة، يُعد بحر الصين الجنوبي نقطة

توتر استراتيجي في العلاقات الدولية بسبب موقعه الحساس والأهمية الاقتصادية والجيوسياسية التي يتمتع بها. فبالرغم من أن بحر الصين الجنوبي يعد جزءا من المحيط الهادئ، فإن كونه يلامس حدود العديد من الدول الساحلية يجعل السيادة على هذه المنطقة قضية محورية في السياسة الدولية. ومن أبرز هذه الدول الصين، فيتنام، الفلبين ماليزيا بروناي، وتايوان وكل منها تدعي حقوقا سيادية على أجزاء من البحر والمنطقة المحيطة به (حميد ٢٠٢١، ٨٨).

وفي سبيل ذلك أولت الصين اهتماما كبيرا بالجانب القانوني المتعلق بالمحيطات اذ تُعد الصين من الدول العظمى على الساحة الدولية، إذ تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا، كما تضم نحو ربع سكان العالم. وتتميز باقتصاد قوي ونفوذ نووي متقدم، وتسعى جاهدة إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والعسكري عالمياً. وانطلاقاً من هذه الطموحات، تتمسك الصين بكل مورد ومصدر يعزز من قوتها الاستراتيجية، وهو ما يفسر إصرارها الشديد على التمسك بأقاليمها ومناطق نفوذها (عبيد ٢٠٢٤، ٢٥٥)، ومن أبرز هذه القوانين هو "قانون إدارة واستخدام المناطق البحرية" الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢، والذي ينص على أن الدولة تمتلك البحار بما في ذلك السطح وقاع البحر والمياه الداخلية والبحار الإقليمية، اذ يتمتع مجلس الدولة والإدارة البحرية بحقوق ملكية على هذه المناطق. كما تم إصدار "قانون حماية الجزر" في عام ٢٠١٠، الذي ينص على حماية الجزر الخاصة، مثل تلك التي تضم نقاطا لقواعد بحرية إقليمية، والجزر التي تستخدم لأغراض الدفاع الوطني، وكذلك تلك التي تقع ضمن المحميات البحرية الطبيعية. ينطبق هذا القانون أيضا على الجزر غير المأهولة التي تملكها الدولة، اذ يتم فرض رسوم على المستخدمين في المياه التي تطالب الصين بالسيادة عليها (un'ichi 2014, 17) .

يعد النزاع حول السيادة على جزيرة دياويو من القضايا الممتدة بين الصين

واليابان. وفقًا للترتيبات التي تم إقرارها بعد الحرب العالمية الثانية، كان من المفترض أن تعيد اليابان جميع الجزر التي كانت قد احتلتها من الصين في نهاية القرن التاسع عشر. ومع ذلك، في عام ١٩٧٠، منحت الولايات المتحدة اليابان الحق في إدارة هذه الجزر، لكن دون منحها السيادة عليها. ومنذ ذلك الحين، ظل النزاع يتجدد بين الحين والآخر، حتى وصل إلى مرحلة جديدة في ايلول ٢٠١٢ عندما قامت الحكومة اليابانية بشراء الجزر من مواطن خاص. وقد ردت الصين بقوة على ذلك، اذ أرسلت سفن مراقبة لتصل إلى مسافة ١٢ ميلًا بحريًا من جزر دياويو، وأعلنت الحكومة الصينية عن مسؤوليتها الكاملة لحماية هذه الجزر، بما في ذلك استخدام قوات الإنفاذ (Jianqun 2017, 52)، ولمواجهة الأحادية الصينية في بحر الصين الجنوبي، سعت اليابان إلى بناء مرونة المطالبين في النزاع من خلال برنامج لبناء القدرات الإقليمية، يساعد البرنامج الدول الأخرى في مقاومة أنشطة المنطقة الرمادية الصينية في بحر الصين الجنوبي من خلال المساعدة في تطوير قدراتها في مجال تنفيذ القانون البحري، كما أنه يتجاوز التعاون الأمني المباشر (Pekkanen 2021, 12).

ونجد أن الدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة الأراضي من الأهداف الأساسية لاستراتيجية فيتنام في بحر الصين الجنوبي، اذ يشكل هذا الأمر عنصرًا محوريًا في الشرعية السياسية للحزب الشيوعي الفيتنامي. وقد اتخذت فيتنام خطوات لتشجيع البحث العلمي حول بحر الصين الجنوبي، مما أدى إلى زيادة دعوة الأكاديميين للمشاركة في عملية صنع السياسة. على المدى الطويل، تسعى فيتنام لاستعادة ما تعتبره أراضي مفقودة في البحر. ولكن، وبالنظر إلى المعطيات الجيوسياسية الراهنة، فإن الهدف الأكثر إلحاحًا لفيتنام هو الحفاظ على الوضع الإقليمي الحالي وحماية مياهها، بما يتيح لها ممارسة الأنشطة الاقتصادية المعتادة دون عوائق (محمد ٢٠٢٢، ١٧٠).

وكما تتنافس الصين وتايوان وفيتنام على السيادة على جزر باراسيل التي تقع في الجزء الشمالي من بحر الصين الجنوبي، والتي تسيطر عليها الصين منذ عام ١٩٧٤. بالإضافة إلى ذلك، تطالب الصين وتايوان وفيتنام بحوالي ٢٠٠ جزيرة في جزر سبراتلي التي تقع في الجزء الجنوبي من بحر الصين الجنوبي، فيما تطالب كل من بروناي وماليزيا والفلبين ببعض هذه الجزر. كما تسيطر فيتنام على عدد كبير من الجزر في الجزء الشرقي من البحر. من جهة أخرى، تطالب كل من الصين وتايوان والفلبين بجزر سكاربورغ شول، التي سيطرت عليها الصين منذ عام ٢٠١٢ (Dolven et al 2021, 1).

على الرغم من النزاع المستمر مع فيتنام، إلا أن جزر باراسيل تخضع لسيطرة الصين بشكل كامل، وقد ساهمت هذه السيطرة الصينية القوية في استقرار النزاع إلى حد ما حتى عام ٢٠١٢، مقارنة بجزر سبراتلي. تجدد النزاع في بحر الصين الجنوبي عندما قامت الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري بفتح بعض المناطق أمام الشركات الدولية للتنقيب عن النفط والغاز. في رد فعل على هذه الإجراءات الصينية، عقد البرلمان الفيتنامي اجتماعًا في ٢١ حزيران ٢٠١٢ وأصدر قانونًا بحريًا أكد فيه مطالبة فيتنام بجزر سبراتلي وباراسيل. وفي الوقت نفسه، توسعت المطالبات الصينية لتشمل المياه الإندونيسية، في حين كانت إندونيسيا (Strangio, 2025) تلعب دور الوسيط بين الدول المتنازعة مثل الصين وفيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي وتايوان. في عام ٢٠١٤، قامت الشركة الصينية (Hunan Map)بإعادة رسم الحدود الصينية في بحر الصين الجنوبي، اذ حولت الخطوط التسعة إلى عشرة، مما أدى إلى توسيع المطالب الصينية لتشمل حدود المياه الإندونيسية، بما في ذلك جزر ناتونا في مقاطعة رياو (Amry 2014, 28).

وفي عام ٢٠٠٩، أرسلت الصين مذكرة شفوية إلى الأمين العام للأمم

المتحدة ردًا على طلب مشابه قدمته كل من ماليزيا وفيتنام إلى لجنة الأمم المتحدة لتحديد حدود الجرف القاري. وجاء في نص المذكرة أن الصين تؤكد سيادتها وسلطتها القضائية على الجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي والمياه المحيطة بها، بما في ذلك قاع البحر وباطن الأرض. من خلال هذه الوثيقة، عرضت الصين مطالبها باستخدام الخريطة المعروفة بـ"الخطوط التسعة المتقطعة"، التي تحدد المنطقة التي تتمتع فيها الصين بحقوق سيادية وولاية قضائية (Raditio 2019, 50). كما أكدت الصين في بياناتها الرسمية على لسان مسؤوليها أنها من أوائل الدول التي اكتشفت جزر بحر الصين الجنوبي وقامت بإدارتها، وأن الصينيين هم أول الشعوب التي سكنت تلك الجزر ومارست أنشطتها الاقتصادية هناك. ولذلك، فإن الصين ترى في هذه الحقوق تأكيدًا لمبدأ السيادة الإقليمية على بحر الصين الجنوبي، وهي مستمرة في ممارسة هذه السيادة منذ آلاف السنين، ولم تواجه أي تحديات تتعلق بها إلا في السنوات الأخيرة (Wood 2021, 4).

وفيما يتعلق بمطالبة الفلبين بجزر سبراتلي، فقد سيطرت الفلبين على تسع جزر منها، وتتناسب طموحاتها في السيادة على هذه الجزر مع أهداف وطموحات دول أخرى مثل الصين وماليزيا وتايوان وفيتنام. وتستند الفلبين إلى العديد من الحجج لدعم مطالبتها، اذ من الناحية الجغرافية، وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تقع هذه الجزر ضمن المنطقة المجاورة للجزر الرئيسية للفلبين، مما يجعلها ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لها (دغبوش، ٢٠٢٢ ١٧١)، وفي ١٢ تموز ٢٠١٦، أصدرت محكمة التحكيم الدولية في لاهاي حكمًا يقضي بعدم وجود أساس قانوني للمطالبات الصينية بشأن الحقوق التاريخية في بحر الصين الجنوبي. وأكدت المحكمة أن الأنشطة الصينية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، مثل الصيد وبناء الجزر الاصطناعية، تمثل انتهاكًا لسيادة الفلبين. وردت الصين على هذا الحكم بتجاهله تمامًا، كما لو أن عدم الاعتراف بالقضية سيؤدي إلى

إلغاء شرعيتها. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة حكمت لصالح الفلبين في جميع القضايا المقدمة، رافضة بذلك المطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي. وأوضحت المحكمة أن جميع الأراضي المتنازع عليها في جزر سبراتلي هي مجرد شعاب مرجانية أو صخور وليست جزرًا، وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا يمكن المطالبة بالمجال الجوي والمياه المحيطة بهذه الشعاب المرجانية أو الصخور. وقد أدى تصنيف هذه الظواهر الجغرافية في جزر سبراتلي على أنها أقل من جزر إلى تقليص المطالبات الصينية، اذ منعت هذه الظواهر من استخدامها في مطالبات تتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمتد ٢٠٠ ميل بحري. وفقًا لهذا الحكم، اعتُبرت جزر سبراتلي جزءًا من الشعاب المرجانية أو الصخور، مما أجبر الصين على قبول اقتراح الفلبين بإنشاء محمية بحرية حول المياه الضحلة في منطقة سكاربورو، بالإضافة إلى استغلال مشترك للموارد في بحر الصين الجنوبي، ورغم هذا الحكم، قامت الصين بتكثيف أنشطتها على الجزر الخاضعة لسيطرتها في بحر الصين الجنوبي، وأكدت أنها لا تعترف بقرار المحكمة لأنه لا يوجد نص قانوني دولي يلزم بتنفيذ الأحكام الصادرة. بعد صدور الحكم، قامت السفن العسكرية وغير العسكرية الصينية بتعزيز وجودها في المنطقة بهدف تعزيز سيطرتها على تلك المياه المتنازع عليها (Singh 2017, 2-4).

كما أن مضيق تايوان وتايوان يشكلا تهديداً مباشراً للصين كونهما يعدا قاعدة عسكرية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة اذ تعدها ورقة ضغط من قبل الولايات المتحدة ضد الصين (الجنابي ٢٠٢١، ٩٩)، بالإضافة لأهمية لتايوان بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، مثل اليابان، التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية، كذلك تعتبرها الفلبين مهمة لأمن حدودها الشمالية، وهذا جعل منها شريكاً تجارياً هاماً، وسوقاً استثمارياً هائلاً، وموقعاً استراتيجياً حيوياً (عبد، ٢٠٠٥، ١٤)، ومن هنا جاءت التهديدات التي

تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي لتايوان هي مطالبات الصين بحقوق تايوان التاريخية والصراعات المسلحة في مختلف البلدان الإقليمية التي تطالب بالسيادة على العديد من الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي (Devitt 2014, 23)، لذلك، تعتقد الصين أن استمرار تايوان في كونها دولة منفصلة عنها من شأنه أن يقوض هيبتها ومكانتها العالمية، وأن استعادت سيادتها ستعطيها القوة السياسية التي تتطلبها اقليمياً وعالمياً، تمثل تايوان منطقة رئيسية للصين لأنها تشكل قاعدة استراتيجية للعمليات العسكرية المحتملة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ضد الصين لقربها من بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي (عبد ٢٠٠٥، ١٤)، فأهمية تايوان بالنسبة للصين لها عدة اعتبارات من منظور جيوسياسي، بما في ذلك: يعد ضم تايوان إلى الصين قضية وطنية كبرى بالنسبة للصين، لذلك يستخدم القادة الصينيون تايوان لتعزيز شعبية الحكومة الصينية، ويستخدمها قادة الحزب الشيوعي الصيني للتحريض على الوطنية وزيادة شعبية الصين، فإذا نجحت الصين من استعادة تايوان، فإن الحكومة الصينية ستحاول كسر محاولات واشنطن من احتواءها وتطويقها في الجزر الأولى التي تمتد من اليابان الى الفلبين ومن ثم تعزز من هيمنتها الاقليمية في المنطقة (منصور ٢٠٢١، ٢).

إذن فإن علاقات الصين بدول جنوب شرق آسيا تواجه مشكلة تتعلق بالسيادة الإقليمية الدائرة بين الجانبين في بحر الصين الجنوبي، الذي يحوي مصادر مؤكدة للنفط والغاز الطبيعي ومعادن ثمينه، وعددًا من الجزر الصغيرة المتنازع عليها، والتي تمتد على جانبي خط الملاحة الخاص بواردات الطاقة القادمة إلى شرق آسيا (عبد العزيز ٢٠٢٠، ٢٠٤)، لذا فإن المشكلة الإقليمية المركزية الخاصة بالصين في هذه المنطقة تتمثل حاليًا في قضية السيطرة والسيادة على بحر الصين الجنوبي، ولا سيما الجزر المهمة فيه.

ويلاحظ أن التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي قد شهدت تزايدًا ملحوظًا، وأهم مصادر تزايد هذا التوتر تتمثل في عدة عوامل رئيسية، أبرزها:-

الطلب المتزايد على النفط والغاز فمع تزايد الطلب العالمي على الطاقة، يسعى كل طرف في النزاع إلى ضمان حقوقه في استغلال الموارد الطبيعية في البحر، وخاصة النفط والغاز، ما يزيد من حدة التنافس بين الدول المطالبة بالسيادة على هذه المناطق الغنية بالموارد.

تزايد الادعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية فتحت غطاء اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار، تسعى بعض الدول إلى توسيع حدود مياهها الإقليمية أو منطقة اقتصادية خالصة، ما يؤدي إلى تصاعد النزاعات بين الدول المتنازعة. هذه الادعاءات تتراوح من بناء جزر صناعية إلى مطالبة بحرية بالسيادة على مساحات بحرية واسعة، مما يزيد من تعقيد الوضع ويؤجج التوترات في المنطقة.

المحور الثاني

صراع النفوذ والتوازنات والامن

يحاذي بحر الصين الجنوبي العديد من الدول الديناميكية والقوية في قارة آسيا، ويعد هذا البحر جزءًا من المحيط الهادئ، يمتد من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي. تتشكل المنطقة من مئات الجزر والصخور والأرصفة البحرية، وأغلبها يقع في جزر سبراتلي وجزر باراسيل. بجانب دوره البارز كمفترق طرق للتجارة البحرية العالمية، يُنظر إلى بحر الصين الجنوبي أيضًا كمصدر غني لمخزونات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي كما ذكرنا في الفصل الأول، ولكن على الرغم من أن بحر الصين الجنوبي أكبر من حيث المساحة من الخليج العربي وبحر قزوين، إلا أنه يتشابه

مع هاتين المنطقتين في نقطتين حساسيتين: أولاً، أن ثرواته الباطنية هي موضوع مطالبات متشابكة ومتعارضة بين الدول المعنية؛ وثانيًا، أن هذه الدول تبدو مستعدة لاستخدام القوة العسكرية للدفاع عن ما تعتبره مصالح حيوية لها في هذه المياه (دندن ٢٠١٣، ٢٦٦).

فقد بدأ النزاع حول بحر الصين الجنوبي وجزره في السبعينيات من القرن الماضي نتيجة للادعاءات التاريخية المتعلقة بالسيادة على المنطقة، بالإضافة إلى نزاعات ترسيم الحدود البحرية بين الدول المطلة على هذا البحر. ومع اكتشاف موارد الطاقة الهائلة في مياهه، ازدادت حدة الصراع، اذ أصبح الحصول على هذه الموارد النفطية والغازية عاملًا محفزًا رئيسيًا في النزاع. ولقد لفتت المسوحات الجيو–فيزيائية التي أجرتها دول مثل الفلبين وماليزيا وبروناي في الستينيات والسبعينيات انتباه العالم إلى هذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية. فهذه المسوحات أظهرت أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، مما جعل الدول المطالبة بالسيادة على جزر سبراتلي وباراسيل تعزز مطالباتها بهدف السيطرة على هذه الثروات الطبيعية. فمع تزايد الاكتشافات والاهتمام العالمي، أصبح بحر الصين الجنوبي ليس مجرد نقطة نزاع حدودي، بل محط صراع مستمر بين الدول الطامحة للاستفادة من الموارد التي يحتويها، مما جعل المنطقة ذات أهمية اقتصادية وأمنية استراتيجية كبيرة (دندن ٢٠١٣، ٢٧٤).

ويتضح ذلك في عام ١٩٩٨، بدأت الصين في بناء منشآت عسكرية إضافية في بحر الصين الجنوبي، مما ساهم في تصاعد الحوادث والتصادمات في المنطقة. واستمرت الصين في تعزيز قدراتها البحرية في هذا السياق، بينما قامت الدول الأخرى التي تدعي حقوقًا في المنطقة بتكثيف جهودها أيضًا، سواء من خلال إنشاء منشآت بحرية جديدة أو تعزيز قدراتها العسكرية المخصصة للبحار العميقة (Scheiber et al 2015, 406).

لذلك فمن منظور أمن الطاقة الذي هو محور التفاعل الاستراتيجي الذي يرسم الخريطة الجيوسياسية للصراع والمنافسة بين القوى العظمى لاكتساب الثورة والنفوذ والسلطة (قيبوب ٢٠٢٤، ١)، اذ شهدت منطقة آسيا حربا باردة جديدة نظرًا لأهميتها الجيوطاقوية، فقد سخرت الولايات المتحدة الطاقة لمواجهة تهديد الصين لمصالحها في المنطقة، فتُعد دول آسيا، مثل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند وفيتنام، دولًا مستهلكة للطاقة بنحو كبير، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة الخارجية. ورغم أن بعض هذه الدول تمتلك مخزونات محلية من الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي (إندونيسيا وماليزيا وفيتنام)، إلا أن تلك الاحتياطيات لا تكفي لتلبية احتياجاتها المتزايدة. لذلك، أصبحت التجارة عبر بحر الصين الجنوبي أحد الأعمدة الرئيسية لهذه الدول لتأمين إمدادات الطاقة، نظراً لأهمية هذا البحر كممر حيوي للنفط والغاز المستورد. ومع استمرار أهمية النفط في إمدادات الطاقة العالمية، يزداد أيضًا دور الغاز الطبيعي، خاصة في بحر الصين الجنوبي. أصبح هذا الممر المائي أحد المسارات الحيوية لتجارة الغاز الطبيعي، اذ أشارت تقديرات عام ٢٠١١ إلى أن نصف شحنات الغاز الطبيعي العالمية كانت تمر عبر بحر الصين الجنوبي، متجهة إلى دول مثل كوريا الجنوبية، اليابان، والصين (مجيد ٢٠١٨، ١٣٢).

ومع تزايد الطلب على الطاقة وضرورة تأمين احتياجاتها، سعت هذه الدول إلى توسيع حدود مناطقها الاقتصادية الخالصة في بحر الصين الجنوبي، اذ أطلقت دعاوى بشأن مناطق تطوير بعيدة عن الشاطئ للاستفادة من موارد الطاقة البحرية. هذه المطالبات تتصادم أحيانًا مع مصالح الصين، التي تعتبر البحر جزءًا من سيادتها، مما يخلق بيئة من المنافسة المحتملة بين الصين والدول الآسيوية الأخرى، وكذلك بين هذه الدول نفسها في مسعى لاستغلال موارد الطاقة في قاع البحر. مما أدى إلى الوجود المتزايد لدعاوى النفوذ حول هذه المناطق يُعقِّد المسألة،

اذ تُعد موارد الطاقة في بحر الصين الجنوبي عنصراً استراتيجياً مهماً في صراع القوى الإقليمية والدولية. وهذه النزاعات تُشير إلى أن بحر الصين الجنوبي ليس فقط ساحة بحرية حيوية للتجارة، بل أيضاً نقطة تحول في توازن القوى في المنطقة، مما يزيد من احتمالية حدوث توترات وصراعات بين الدول المتنافسة على هذه الموارد القيمة (Pekkanen et al 2014, 535)، ولذلك في عام ٢٠٠٢، شهد بحر الصين الجنوبي تطورًا مهمًا في سياق النزاع الإقليمي عندما توصلت الدول المطلة على البحر إلى تفاهم إقليمي تمثل في توقيع "إعلان ضبط التعامل في بحر الصين الجنوبي". كان هذا الإعلان خطوة هامة نحو تخفيف التوترات في المنطقة، اذ سعى الأطراف إلى وضع آلية لضبط الخلافات وتجنب التصعيد إلى صراع مسلح (شعراوي ٢٠١٨، ١٨٣).

لذلك يُعد النفط عاملاً رئيسياً في تأجيج النزاعات في بحر الصين الجنوبي، اذ كانت هذه النزاعات في الماضي هادئة على مدار قرون، ولكنها تفجرت بشكل ملحوظ بعد أزمة النفط في عام ١٩٧٣. في تلك الأزمة، فرضت الدول العربية حظرًا على بيع النفط للدول الغربية التي أيدت إسرائيل في حربها ضد العرب. وقد أدى هذا الحظر إلى زيادة الوعي العالمي بأهمية النفط كمصدر حيوي للطاقة، مما ألقى الضوء على احتياطيات النفط والغاز المحتملة في المنطقة، خاصة في جزر سبراتلي، ومع تزايد الاعتقاد بأن جزر سبراتلي تحتوي على مخزونات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، أصبحت هذه الجزر نقطة محورية في النزاع الإقليمي. ولكن بغض النظر عن حجم تلك المخزونات، فإن الأهمية الاستراتيجية لمجموعة جزر سبراتلي تكمن في موقعها الجغرافي، اذ تقع في قلب بحر الصين الجنوبي، الذي يُعد أحد أهم خطوط المواصلات البحرية في العالم. هذا البحر يستخدم بشكل مكثف من قبل الدول الساحلية للعبور العسكري، المناورات البحرية، وكذلك التجارة الدولية. وبالتالي، فإن التحكم في هذه الجزر يمكن أن يمنح الدول المسيطرة عليها

نفوذًا كبيرًا في المنطقة الشرقية لآسيا، اذ تعد هذه المياه شرياناً حيوياً في الاقتصاد العالمي والسياسة الإقليمية.

ومن هنا يمكن القول بأن بحر الصين الجنوبي يمثل بؤرة للتنافس على المكانة والنفوذ والموارد، اذ يتركز التوجه الاستراتيجي الصيني نحو تحقيق السيطرة على مناطق مهمة تتمثل بالممرات المائية وعدد من الجزر فضلا عن مناطق تجمع الطاقة في الحقول النفطي. فالصين تعمد الى توسيع امتداد مجالها البحري والحيلولة دون تطويقها بحريا (مهدي وعطوان ٢٠١٨، ٨). وفي المقابل وفي ضوء هذه المعطيات تسعى الولايات المتحدة الى تعزيز وجودها العسكري وعلاقتها السياسية في منطقة بحر الصين الجنوبي.

اذ يُعد بحر الصين الجنوبي منطقة استراتيجية حيوية بالنسبة للصين، اذ يشكل حاجزاً عسكرياً مهمًا لحماية البر الرئيسي للصين من أي تهديدات عسكرية محتملة. إن سيطرة الصين على هذه المنطقة تتيح لها بناء وتطوير قواعد عسكرية متقدمة، مما يعزز قدرتها على الردع ويمنع أي محاولات حصار قد تتعرض لها من قبل دول أو تحالفات دولية. على سبيل المثال، في حال امتلاك الصين للسيطرة الكاملة على بحر الصين الجنوبي، فإنها ستتمكن من مواجهة أي محاولات لتهديد أمنها، سواء من قبل دول إقليمية تتنازع معها في البحر، مثل فيتنام والفلبين، أو من قبل قوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الوجود العسكري الصيني في المنطقة، مع ما يمتلكه من قدرات متطورة، في منع أي تهديدات عسكرية مستقبلية ويثبط النشاطات العسكرية التي قد تستهدف الصين. إن هذا التوجه العسكري في بحر الصين الجنوبي يثبت مبدأ الردع، الذي يعد أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية العسكرية الصينية في المنطقة (Rubiolo 2020, 125).

وبمعنى أخر ترى الباحثة أنه نظرًا لتوسع فجوة النزاع الإقليمي بين الأطراف

المتنازعة والصين، والذي وصل إلى حد وصفه بالصراع المفتوح، فقد كانت هناك عدة مؤشرات تصعيدية، أبرزها تعزيز الصين لقدراتها العسكرية بشكل غير مسبوق، خاصة في المجال البحري. فقد نشرت الصين قواتها البحرية في عدة مناطق بحرية ضمن بحر الصين الجنوبي، وواصلت بناء الجزر الاصطناعية التي شيدتها على الجزر المتنازع عليها، لا سيما في جزر سبراتلي وباراسيل، وأنشأت قواعد عسكرية عليها. هذه التحركات الصينية أدت إلى تصعيد حدة النزاع، مما دفع الأطراف المتنازعة الأخرى، مثل الفلبين وفيتنام، إلى استخدام رؤى جغرافية وقانونية لدعم مطالباتها ولإثبات عدم شرعية النفوذ الصيني على البحر.

ومع تعقيد حالة الصراع في بحر الصين الجنوبي، وبوجود الصين كقوة عسكرية إقليمية متفوقة وقوة اقتصادية عالمية، فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا وخاصة بحر الصين الجنوبي كممر تجاري حيوي على مستوى العالم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت في هذا الصراع مسوغًا مناسبًا لمواجهة الصين ونفوذها المتزايد في المنطقة. وقد رأت الولايات المتحدة في السياسة الصينية توسعية قسرية تهدف إلى فرض هيمنة إقليمية على بحر الصين الجنوبي، وهو ما يعارض مصالحها في المنطقة. وبالتالي، انخرطت الولايات المتحدة في الصراع على السيادة في بحر الصين الجنوبي، محاولة توظيفه بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية، وفي مقدمتها تحقيق توازن قوى إقليمي لمنع التفرد الصيني في هذه المنطقة ذات الأهمية الكبرى (حميد ٢٠٢١، ١٦).

لذلك ظهرت مطالبات إقليمية واسعة تتعلق بحق النفوذ وامتلاك بحر الصين الجنوبي، اذ تصاعدت المطالب من الصين وبعض الأطراف الأخرى التي تداخلت مناطقها الاقتصادية الخالصة مع مطالبات الصين. وهذا الأمر أدى إلى نشوب نزاع إقليمي واسع، اذ تداخلت المصالح والأهداف المختلفة وفقًا للإدراك الاستراتيجي لأهمية هذا البحر في حسابات الأطراف المتنازعة. من جهة أخرى،

كان للإدراك الدولي، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، دور كبير في تأجيج هذا النزاع، اذ أن كلا الطرفين كانا يسعيان لتعزيز نفوذهما في المنطقة. وقد انسجم ذلك مع مصالحهما وأهدافهما المتعلقة بتثبيت موطئ قدم في المنطقة، لاسيما في ظل التحالفات والعلاقات التي تربطهما بالدول المتنازعة. من جهة أخرى، تبقى أهمية بحر الصين الجنوبي في تأمين التدفق الحر للتجارة الدولية عبره من دون عوائق، وهو ما يعزز من مصالح هذه القوى الكبرى في الحفاظ على حرية الملاحة في هذه المنطقة الحيوية (عمار ٢٠٢٥).

وتطورت الأحداث المتعلقة بقضية بحر الصين الجنوبي خلال القمة السادسة عشرة لرابطة الآسيان في فيتنام في نيسان ٢٠١٠، اذ ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون كلمة أكدت فيها أن الولايات المتحدة لن تقبل التحديات الصينية التي تهدد حرية الملاحة العسكرية في بحر الصين الجنوبي. وأضافت أن الولايات المتحدة، مثل باقي الأمم، لديها مصلحة وطنية في الحفاظ على حرية الملاحة والوصول إلى المياه المشتركة في آسيا، وأنها ستعمل على ذلك مع الالتزام باحترام القانون الدولي في المنطقة. كما دعت إلى ضرورة إنشاء آلية دولية لحل النزاع، وهو ما وافقت عليه اثنتا عشرة دولة. هذا الموقف الأمريكي دفع الصين إلى إصدار سلسلة من التحذيرات بشأن قدرتها على حماية سيادتها الوطنية، تلتها مناورات عسكرية وتصريحات حادة (مجيد ٢٠١٨، ١٨٣).

وفي عام ٢٠١١، قامت الفلبين بتصعيد الموقف في نزاع بحر الصين الجنوبي بإرسال مجموعة من المشرعين جواً إلى جزيرة تشونغ إيه داو في البحر، اذ رفعت العلم الفلبيني على الجزيرة مؤكدةً سيادتها عليها. هذا الإجراء قوبل برد فعل قوي من الصين التي اعتبرت ذلك انتهاكاً لسيادتها على المنطقة. تجدر الإشارة إلى أن الصين كانت قد وقعت في عام ٢٠٠٢ اتفاقية مع دول آسيا حول بحر الصين الجنوبي تهدف إلى تهدئة الأوضاع وتعزيز التعاون بين الأطراف

المعنية، لكن هذا التصعيد الفلبيني أعاد إشعال التوترات في المنطقة (Liu 2017, 213).

وفي بداية عام ٢٠١٢، اندلعت مواجهة بحرية طويلة الأمد بين الصين والفلبين، اذ اتهمت كل منهما الأخرى بانتهاك سيادتها في شعاب سكاربورو. وفي أواخر عام ٢٠١٢، اندلعت احتجاجات واسعة في فيتنام ضد الصين بعد ادعاءات لم يتم التأكد منها، تفيد بأن الصين قامت بتخريب منصتي استكشاف فيتناميتين بشكل متعمد (محمد ٢٠٢٥)، وفي عام ٢٠١٣، قدمت مانيلا، عاصمة الفلبين، طلبًا إلى محكمة التحكيم في لاهاي، طالبةً التأكيد على أن مطالب الصين تمثل انتهاكًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي وقعتها البلدان. من جهتها، قاطعت الصين الجلسات ولم تشارك في الإجراءات القانونية (النزاع الصيني الفلبيني ٢٠٢٥).

وفي ٢ أيار ٢٠١٤، قامت الصين بنشر حفارة نفطية في المياه العميقة المعروفة باسم"Shiyou Haiyang (981)" ، وذلك في منطقة تعتبرها فيتنام جزءًا من مياهها الإقليمية المزعومة. كانت الحفارة محمية بأكثر من مائة سفينة صيد صينية بالإضافة إلى سبع سفن حربية. كما قامت الصين بحظر دخول جميع السفن الأجنبية ضمن نطاق عشرة أميال بحرية حول الحفارة. في هذا السياق، يمكن تتبع استراتيجية فيتنام المتعددة الأبعاد في بحر الصين الجنوبي بوضوح، اذ بدأ المسؤولون الفيتناميون رفيعو المستوى بالاتصال بنظرائهم الصينيين للاحتجاج على هذه الخطوة. وكان وزير الخارجية الفيتنامي، فام بينه مينه، قد تواصل مع عضو مجلس الدولة الصيني، يانغ جيتشي، مطالبًا الصين بسحب الحفارة (Lamb 2017, 218).

وفي ١٣ أيار ٢٠١٤، أرسل نائب وزير الخارجية الفيتنامي، هو شوان سون، إلى الصين لمناقشة الحادث الذي وقع في بحر الصين الجنوبي. وخلال الثلاثة أسابيع التي تلت اندلاع الأزمة، حاولت فيتنام الاتصال بالصين أكثر من

عشرين مرة للاحتجاج على تحركها في المنطقة. في تلك الأثناء، أرسلت فيتنام عشرات السفن غير العسكرية إلى المنطقة لمراقبة تحركات الصين ومنعها من تمركز وتشغيل الحفارة. وعلى الرغم من أن فيتنام لم تتمكن من إجبار الصين بشكل مباشر على سحب الحفارة بسبب الأسطول الصيني الهائل، إلا أن السفن الفيتنامية المنتشرة على الأرض شكلت ضغطًا مستمرًا على الصين وأرسلت رسالة قوية عن الإرادة السياسية الفيتنامية في مقاومة الزحف الصيني، كما قامت فيتنام بإبلاغ الدول الإقليمية والدول الكبرى بشأن الحادث وأثارت القضية في المحافل الدولية. وأجرى وزير الخارجية الفيتنامي، فام بنه مينه، محادثات هاتفية مع نظرائه من القوى الكبرى والدول الإقليمية، مثل الولايات المتحدة وروسيا وإندونيسيا وسنغافورة، لتبادل المعلومات حول الحادث. في الوقت نفسه، أدان رئيس الوزراء الفيتنامي، نغوين تان دونغ، تحرك الصين في قمة الآسيان الرابعة والعشرين التي عقدت في ميانمار في ١١ أيار ٢٠١٤. علاوة على ذلك، حاولت فيتنام حشد الدعم الدولي من خلال تعميم مذكرة دبلوماسية في الأمم المتحدة، اذ أرسلتها إلى الصين للاحتجاج على نشر الحفارة (Hiep 2018, 76).

وفي عام ٢٠١٧، أصدرت الصين قانون النقل للدفاع الوطني، الذي يتيح تحويل العبارات البحرية إلى سفن عسكرية. هذه الخطوة أثارت القلق في الأوساط الدولية، اذ أدى بناء الصين وتحصين الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي إلى إنشاء حلقة دفاعية حول تايوان، مما يضعف السيطرة التايوانية على هذا الفضاء. وهذا يتيح للصين القدرة على التدخل في الطرق البحرية الرئيسية التي قد تستخدمها القوى الأجنبية للتدخل في التوترات عبر مضيق تايوان (كلاع ٢٠٢٢، ٦٤)، اذ اعتبرها البعض أنها تأتي في إطار استعدادات الصين لتعزيز سيطرتها العسكرية في المنطقة، بما في ذلك احتمالية استخدامها لاحتلال تايوان التي تُعد محمية أمريكية، وفي عام ٢٠١٨، مرت مدمرتان أمريكيتان بالقرب من

الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، في خطوة اعتبرتها الصين استفزازية، مما يزيد من التوترات بين الولايات المتحدة والصين حول حرية الملاحة في تلك المياه. كما في ٣ أب ٢٠١٨، اتفقت الصين ودول الآسيان على مسودة نص تفاوضي لمدونة قواعد السلوك تهدف إلى تجنب حالات الطوارئ والمواجهات غير المخطط لها بين الصين وأعضاء الآسيان، وهو ما يُظهر رغبة في تخفيف التوترات الإقليمية على الرغم من النزاع المستمر (مجلة الشرق ٢٠٢٥)، وفي نيسان ٢٠١٩، نفذت الولايات المتحدة الأمريكية عمليتين عسكريتين في بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى عملية عبور من مضيق تايوان. هذه التحركات أثارت غضب الصين، التي اعتبرتها تهديدًا لسيادتها وأمنها القومي (صالح ٢٠٢٤، ١٠٦)، مما دفع القلق المشترك من التهديدات الخارجية بكل من الصين وروسيا إلى تعزيز علاقاتهما بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٩، اذ وجدت الدولتان في تعاونهما المتبادل وسيلة للدعم الاستراتيجي المتبادل. فقد امتنعت الصين عن إدانة التدخلات العسكرية الروسية في كل من سوريا وأوكرانيا، في حين أيدت روسيا الموقف الصيني بشأن تايوان بشكل كامل. كما عبّر الكرملين عن تأييده الضمني للمطالبات الإقليمية التي تطرحها الصين في بحر الصين الجنوبي، مما يعكس تقارباً واضحاً في السياسات الدولية بين البلدين (محمد ٢٠٢٤، ٢٧٣)

وفي نفس العام، مارست الصين ضغوطًا على فيتنام لإلغاء مشروعين للتنقيب عن النفط، وأرسلت سفينة المسح (Dizhi Haiyang 8) إلى المياه الساحلية الفيتنامية للقيام بعمليات التنقيب عن النفط والغاز. فهذا الأمر أدى إلى اندلاع مواجهة بين الصين والفلبين قرب العاصمة مانيلا (Rana & Ji 2020, 105).

وأيضا في عام ٢٠٢٠، في ظل تراشق الاتهامات حول المسبب الرئيسي لانتشار وباء كورونا بين الولايات المتحدة والصين، حذرت الولايات المتحدة من

محاولات الصين استغلال الوضع الدولي المنشغل بتداعيات الأزمة الوبائية لتوسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي. جاء ذلك بعد إعلان فيتنام عن استهداف وإغراق سفينة صيد فيتنامية من قبل القوات الصينية، بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الصينية بنشر وإنشاء عدة محطات بحثية وطائرات عسكرية في المناطق المتنازع عليها من مياه بحر الصين الجنوبي. في ٢٠ نيسان ٢٠٢٠، أصدرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، مورغان أور تاغوس، بيانًا قالت فيه: "نحض جمهورية الصين الشعبية على التركيز على دعم الجهود الدولية لمكافحة الوباء العالمي والتوقف عن استغلال انشغال الدول الأخرى أو ضعفها لتوسيع نطاق مطالبها في بحر الصين الجنوبي". من جهة أخرى، وجهت الصين اتهامًا للولايات المتحدة بالاستفزاز، بعدما أبحرت المدمرة "USS McCampbell" بالقرب من جزر باراسيل دون إذنها، في خطوة اعتبرتها الصين محاولة لرفع وتيرة التوترات بين البلدين (مرعي وآخرون ٢٠٢١، ٨١).

وفي عام ٢٠٢١، تم تأسيس تحالف "أوكوس" الذي يضم أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اذ تم الاتفاق على تزويد أستراليا بالغواصات النووية، وهي تكنولوجيا تهدف إلى تعزيز قدرة أستراليا العسكرية في مواجهة التهديدات المحتملة من الصين، التي يعتبرها التحالف تهديداً "أجنبياً" من الشمال. ومن جانبها، أعربت الصين عن قلقها إزاء هذا التحالف، واصفةً إياه بأنه يعزز سباق التسلح في المنطقة ويعتمد على عقلية الحرب الباردة (Malhotra 2022, 207).

كما أصدرت الحكومة اليابانية في ٢٢ تموز ٢٠٢٢، الكتاب الأبيض للدفاع، الذي اتهم الصين بمحاولة تغيير الوضع الراهن في بحر الصين الشرقي والجنوبي من جانب واحد. وردت وزارة الدفاع الوطني الصينية بتوبيخ شديد، متهمة الوثيقة بأنها قدمت تصريحات غير مسؤولة. في حزيران ٢٠٢٢، قامت الصين أيضًا بإطلاق حاملة الطائرات "فوجيان"، التي تم تصميمها وتصنيعها محليًا،

وجاءت تسميتها على اسم المقاطعة الصينية الأقرب إلى تايوان. في هذا السياق، أشار تشارلي براون إلى أن المحيط الهادئ لم يشهد منذ الحرب العالمية الثانية هيمنة بحرية وتحديات مماثلة لما يحدث الآن. وأضاف براون أن الصراع الأوروبي – الروسي قد أثار القلق بشأن نظام التجارة العالمي، وأكد على أهمية أخذ التحذيرات من تأثيرات الصراع في بحر الصين الجنوبي على محمل الجد، داعيًا إلى ضرورة الاستماع لجميع الدول، بما في ذلك سنغافورة وكوريا الجنوبية، بهدف تجنب الصراع وتقليل التوترات (الكتاب الأبيض ٢٠٢٥).

وفي هذا السياق، ترى تايوان أن المطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي تمثل تهديدا حقيقيا لكيانها، بسبب الطموحات الصينية المتزايدة وأفعالها التوسعية في البحر. إذ بدأت الصين في تكثيف وجودها العسكري في الجزر الواقعة بالبحر، بالإضافة إلى بناء جزر اصطناعية جديدة، وهو ما يثير القلق بشكل خاص لدى تايوان، خصوصا بعد الخلافات المستمرة مع فيتنام والفلبين. ومن أبرز الأحداث التي أثارت قلق تايوان في حزيران ٢٠٢٠، هو إرسال الصين طائرات عسكرية بشكل شبه يومي فوق منطقة الدفاع الجوي التايوانية في جزيرة "إيتو آيا"، فضلاً عن بناء حظائر للطائرات وأنظمة رادار على جزرها ضمن سلسلة جزر سبراتلي. هذه التطورات جعلت تايوان تشعر بأن الصين قد تكون عازمة على الاستيلاء على جزيرة "إيتو" آبا"، التي تبعد حوالي ١٦٠٠ ميل بحري عن تايوان. وفي ضوء هذه التهديدات، بدأت تايوان بتكثيف وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي، خاصة في مجالها البحري، بالإضافة إلى تعزيز دفاعاتها في جزيرة "إيتو آبا" من خلال توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع خفر السواحل والولايات المتحدة في مارس ٢٠٢١، بهدف حماية الجزيرة من أي تهديدات صينية (Jennings 2021).

وفي بداية عام ٢٠٢٣، توصلت الصين والفلبين إلى اتفاق لإنشاء قناة

اتصالات مباشرة بينهما بشأن بحر الصين الجنوبي، بهدف معالجة الخلافات المتعلقة بالممر المائي المتنازع عليه بالوسائل السلمية. جاء هذا الاتفاق في ٥ كانون الثاني بعد لقاء بين الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس جونيور والرئيس الصيني شي جين بينغ في الصين، اذ سعى الزعيمان إلى إصلاح العلاقات التي توترت بعد قرار مانيلا في عام ٢٠١٦ بالسعي للحصول على حكم تحكيمي بشأن مطالبات الصين التوسعية في بحر الصين الجنوبي. وأكد البيان المشترك على أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك ضمان حرية الملاحة والتحليق في بحر الصين الجنوبي، وكذلك إنشاء آلية اتصال مباشرة بين وزارتي خارجية البلدين (China and Philippines 2025)، ولكن في بداية شهر شباط ٢٠٢٣، عادت التوترات إلى الواجهة بسبب الأنشطة العدوانية الأخيرة التي قام بها خفر السواحل الصيني ضد سفينة فلبينية. وقد أدى هذا التصعيد إلى استدعاء المبعوث الصيني في الفلبين من قبل الرئيس ماركوس في ١٤ شباط ٢٠٢٣، بالإضافة إلى احتجاج وإدانة من قبل وزارة الخارجية الفلبينية. وفي ٢٢ شباط ٢٠٢٣، تم عقد محادثات بين الفلبين وأستراليا في كويزون سيتي، اذ اجتمعت وزارتا الدفاع الفلبينية والأسترالية لمناقشة إمكانية تنفيذ دوريات مشتركة بين البلدين في بحر الصين الجنوبي (Australia and the Philippines 2025).

ومما سبق يحدد الخبراء المصالح الأمنية الحيوية للصين في جنوب شرق آسيا في ثلاثة نقاط رئيسية: (Percival 2010)

١. بناء منطقة عازلة على طول حدودها الجنوبية :تعتبر الصين دول جنوب شرق آسيا جزءًا من مجال نفوذها الاستراتيجي، اذ تهدف إلى أن تكون القوة الخارجية المهيمنة في هذه المنطقة. يشمل ذلك إحباط أي محاولات أمريكية لاحتواء الصين أو الحد من تأثيرها في هذه المنطقة الحيوية.
٢. الحفاظ على توسيع مطالباتها الإقليمية فتسعى الصين إلى تأكيد سيادتها

على المناطق الغنية بالموارد الطاقوية في بحر الصين الجنوبي. تتضمن هذه المنطقة احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، والتي تعتبر من أهم المصادر التي تدعم الاقتصاد الصيني.

٣. زيادة أمن خطوط المواصلات البحرية ونقاط الاختناق البحرية اذ تحرص الصين على تأمين خطوط الشحن البحرية التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي، اذ تعد هذه الممرات ضرورية لواردات النفط والغاز التي تغذي اقتصادها. كما إن تأمين هذه النقاط الاستراتيجية يحظى بأولوية عالية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الصيني.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن الصراع في بحر الصين الجنوبي يتجاوز كونه نزاعاً إقليمياً على السيادة، ليشكل أحد أبرز تجليات التنافس الجيوسياسي العالمي، خصوصاً بين الصين والولايات المتحدة، في منطقة تشكّل محوراً حيوياً للتجارة والطاقة والتأثير الاستراتيجي. فقد تداخلت المطالب التاريخية مع الطموحات الاقتصادية والأمنية، مما أفرز وضعاً معقداً تتشابك فيه المصالح الوطنية والإقليمية والدولية. وتُظهر المؤشرات أن هذا الصراع مرشح للاستمرار وربما التصعيد، ما لم تُبذل جهود حقيقية نحو بناء أطر تفاهم إقليمي جماعي، أو إرساء آليات قانونية ودبلوماسية تضمن توازن المصالح وتحافظ على أمن واستقرار المنطقة.

أولا: الاستنتاجات:

١. الصراع في بحر الصين الجنوبي ذو طبيعة مركّبة، يجمع بين النزاع على السيادة الإقليمية والصراع على النفوذ الجيوسياسي، ما يجعله من أكثر النزاعات تعقيداً على الساحة الدولية.

٢. المطالب السيادية المتضاربة بين الدول المطلة على البحر، وعلى رأسها الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وتايوان، تستند إلى خلفيات تاريخية متباينة

وتفسيرات متضاربة للقانون الدولي، خاصة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS).

٣. الصين تستخدم "خط الخطوط التسع "كمرجعية غير معترف بها دوليًا لتأكيد مطالبها الواسعة، ما أدى إلى تصاعد التوترات مع الدول المجاورة، رغم القرارات القانونية الصادرة ضدها (مثل حكم محكمة لاهاي ٢٠١٦).

٤. الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون (مثل اليابان وأستراليا) يلعبون دوراً فاعلاً في الصراع من خلال سياسات "حرية الملاحة"، وردع النفوذ الصيني، مما زاد من حدة التنافس العسكري في المنطقة.

٥. التوازنات الأمنية في منطقة آسيا–المحيط الهادئ باتت هشّة، مع تزايد الأنشطة العسكرية، وتوسع التحالفات، وهو ما يهدد بانفجار محتمل إذا لم تُضبط قواعد الاشتباك السياسي والعسكري.

٦. الآفاق المستقبلية للصراع غير واضحة، لكنها تشير إلى احتمال استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم"، مع بقاء خطر التصعيد العسكري قائماً، ما لم تُعزز أدوات الحوار الإقليمي وآليات تسوية النزاعات.

ثانيا: التوصيات:

١. تعزيز الحلول الدبلوماسية متعددة الأطراف بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، من خلال دعم الحوار الإقليمي تحت مظلة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنظمات دولية محايدة.

٢. الالتزام بالقانون الدولي وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)كأساس لتسوية النزاعات، مع احترام الأحكام القضائية الدولية ذات الصلة، مثل قرار محكمة التحكيم الدائمة الصادر عام ٢٠١٦.

٣. تجميد الأنشطة الاستفزازية مثل بناء القواعد العسكرية على الجزر المتنازع عليها، والامتناع عن التصعيد العسكري أو المناورات التي تثير التوترات في

المنطقة.

٤. دعم إنشاء آلية إقليمية لإدارة النزاعات البحرية تشمل آلية إنذار مبكر وتنسيق أمني لمنع الاحتكاكات البحرية والعسكرية بين الدول المتنازعة.
٥. تشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الدول المطلة على البحر (مثل استغلال الثروات البحرية بشكل جماعي)، بما يسهم في تخفيف التوتر وبناء الثقة المتبادلة.

المصادر باللغة العربية:

١. اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢
٢. الجنابي، صباح جاسم محمد. ٢٠٢١. اثر المتغير الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان. ط١. المانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر.
٣. حميد، عمار كريم. ٢٠٢١. ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: مركز الرافدين للحوار.
٤. دغبوش، عبد العباس فضيخ؛ الرشدي. نور حسين. ٢٠٢٢. بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، المجلد الخامس، العدد١٤.
٥. دندن، عبد القادر. ٢٠١٣. الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي أسيا الوسطي، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
٦. رضوان، حسني موسى محمد. ٢٠١٣. القانون الدولي للبحار، دار الفكر والقانون، المنصورة، القاهرة.
٧. شعراوى، سالى نبيل. ٢٠١٨. العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي. القاهرة مصر: العربي للنشر والتوزيع.
٨. صالح، وليد عبد الفتاح السيد. ٢٠٢٤. الصراع الصيني الأمريكي تجاه بحر الصين الجنوبي. حوليات آداب عين شمس. المجلد ٥٢. عدد كانون الثاني.
٩. الصين مستعدون لتسريع المحادثات مع آسيان بشأن بحر الصين الجنوبي، مجلة الشرق، https://asharq.com/politics/48228/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٣/٢٦.
١٠. عبد العزيز، غزلان محمود. ٢٠٢٠. الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢١. العدد٤.
١١. عبد، ابتسام محمد. ٢٠٠٥. الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان. مجلة الدراسات الدولية، العراق، جامعة بغداد، العدد ٢٦. مركز الدراسات الدولية.

١٢. عبيد، علي عباس. ٢٠٢٤. مشكلة إقليم شينجيانغ بين سياسة الاضطهاد الصيني والأطراف الدولية الفاعلة. مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. العدد ٦٨.
١٣. عمار، رشا. أمن دولي في بحر الصين الجنوبي، البيئة الأخطر، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، https://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AF% - ، تاريخ الدخول(٢٠٢٥/٣/٢٣).
١٤. قيبوب، حليم. ٢٠٢٤. الأمن الجيوطاقوي في بحر قزوين دراسة في التنافس الدولي على خطوط الطاقة. رسالة ماجستير. جامعة ٨ ايار. ١٩٤٥. الجزائر.
١٥. كلاع، شريف. ٢٠٢٢. المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان. مجلة دراسة استراتيجيا. العدد ١٧. السداسي الأول.
١٦. ما الهدف وراء الكتاب الأبيض الذي أصدرته اليابان وتناولت فيه التهديد الصيني ؟، https://arabic.cgtn.com/news/2023-08-02/1686568114159112194/ تاريخ الدخول(٢٠٢٥/٣/٢٧).
١٧. مجيد، دياري صالح. ٢٠١٨. بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٨. محمد، زيدون سلمان. ٢٠٢٤. روسيا والصين: محفزات وقيود التعاون في جنوب شرق آسيا. مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. العدد ٦٨.
١٩. محمد، سمير إبراهيم. ٢٠٢٢. دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات دراسة حالة نزاع بحر الصين الجنوبي. مجلة بحوث والدراسات. العدد العاشر.
٢٠. محمد، ياسر عرفات حيدر. تاريخ النزاع في بحر الصين الجنوبي، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=102142، تاريخ الدخول،(٢٠٢٥/٣/٢٢).
٢١. مرعي، مثنى فائق واخرون. ٢٠٢١. أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي. القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع.
٢٢. منصور، شادي عبد الوهاب. ٢٠٢١. خسائر متبادلة، حدود التصعيد الصيني الامريكي حول تايوان. سلسلة تقديرات المستقبل الامارات العربية المحدة. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. العدد ١٣٨٣.
٢٣. مهدي، لبنى خميس؛ عطوان، خضر عباس. ٢٠١٨. الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الامريكية وآفاقها المستقبلية. دراسات دولية، العدد ٧٤. مجلة مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية. جامعة بغداد.
٢٤. النزاع الصيني الفلبيني، الشرق الأوسط للعلوم العسكرية، https://www.memilitary.com/threads/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-% تاريخ الزيارة(٢٠٢٥/٣/٢٧).

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdel Aziz, Ghazlan Mahmoud. 2020. The Rise of China and the Implications of the South China Sea Disputes, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Volume 21, Issue 4.

2. Abdul, Ibtisam Muhammad. 2005. The American Strategy Towards Taiwan. Journal of International Studies, Iraq, University of Baghdad, Issue 26, Center for International Studies
3. Al-Janabi, Sabah Jassim Muhammad. 2021. The Impact of Geopolitical Variables on Chinese Foreign Policy Towards Taiwan. 1st ed. Germany: Arab Democratic Center for Publishing.
4. Ammar, Rasha. International Security in the South China Sea: The Most Dangerous Environment, European Centre for Counterterrorism and Intelligence Studies, https://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-, accessed March 23, 2025.
5. Amry, Sacha A. 2014. An Analysis of the South China Sea Dispute: Focusing on the Assessment of the Impact of Possible Solutions on the Economies of the Region, Master's Thesis, Arts in International Affairs, City University of New York.
1. Australia and the Philippines consider joint patrols in the South China Sea, golcondaresources News, 22-3-2025, Available via the link: http://bit.ly/3EQLKnn.
6. Ben Dolven et al, China Primer: South China Sea Disputes, the Congressional Research Service (CRS).
2. China and Philippines agree on new channels to resolve South China Sea maritime disputes among their 14 new deals, Cyril Ip, South china morning post, 5-3-2025, Available via the link: http://bit.ly/41lcRLt.
7. China Ready to Accelerate Talks with ASEAN on the South China Sea, Asharq Magazine, https://asharq.com/politics/48228/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%86-, accessed March 26, 2025.
8. Dagboush, Abdul Abbas Fadikh; Al-Rashdi, Nour Hussein. 2022. The South China Sea in Chinese Strategy, Arab Journal of Geographical Studies, Arab Organization for Education, Science, and Arts, Egypt, Volume 5, Issue 14
9. Dandan, Abdul Qader. 2013. The Chinese Energy Security Strategy and its Impact on Stability in Its Regional Surroundings: Central Asia, South Asia, East and Southeast Asia, PhD Thesis, University of Hadj Lakhdar, Batna.
10. Devitt, Michael Mc. 2014 The south china sea; Assessing U.S.Policy and options for the future, journal American Foreign policy interests, vol.37, issuel, England.

11. Hamid, Ammar Karim. 2021. The Dynamics of Rising and Dominant Powers in Southeast Asia: An Analytical Study Based on the Balance of Interest Theory. 1st ed. Beirut, Lebanon: Al-Rafidain Center for Dialogue.
12. Hang, Vu Thi Minh. 2013. Vietnam's ASEAN Chairmanship in Dispute Management of the South China Sea in 2010, A master Thesis (Not Published) in International Relations, Victoria University of Wellington, New Zealand.
13. Hiep, Le Hong. 2018. Vietnam's Foreign Policy under Doi Moi, Flipside Digital Content Company Inc.
14. Holmes, James R. 2014. strategic Features of The South China Sea, Naval war college Review, volume 67, Number 2.
3. Jennings, Ralph. Wary of Beijing, Taiwan Doubles Down on South China Sea Island, Voa News, March 29, 2021. https://www.voanews.com/a/east-asia-pacific wary-beijing.
15. Jianqun, Teng. 2017. The Sino-US Security Dilemma - The Root Cause and Way Out, in Abhijit Singh, ed, Line in the waters the south China sea Dispute and its implications for asia, Global Policy and Observer Research Foundation, London.
16. Jun'ichi, Takeda 2014. China's Rise as a Maritime Power: Ocean Policy from Mao Zedong to Xi Jinping, Review Of Island Studies, Ocean Policy Research Foundation, Tokyo.
17. Kala, Sharif. 2022. The Chinese Strategic Perspective on the Taiwan Issue. Strategic Study Journal. Issue 17, First Half.
18. Lamb, Peter. 2017. Historical Dictionary of International Relations, Rowman & Littlefield Publishers.
19. Liu, Fu-Kuo; Zou, Keyuan; Wu, Shicun and Spangler, Jonathan. 2017. South China Sea Lawfare: Post-Arbitration Policy Options and Future Prospects, South China Sea Think Tank.
20. Mahdi, Lubna Khamis; Atwan, Khader Abbas. 2018. The Strategic Dimensions of US-American Relations and Their Future Prospects. International Studies, Issue 74. Journal of the Center for International and Strategic Studies, University of Baghdad.
21. Majid, Diyari Saleh. 2018. The South China Sea: A Geopolitical Analysis. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
22. Malhotra, Aditi. 2021. India in the Indo-Pacific Understanding India's security orientation towards Southeast and East Asia, Verlag Barbara Budrich, 2022.

23. Mansour, Shadi Abdel Wahab. 2021. Mutual Losses: The Limits of Sino-American Escalation over Taiwan. Future Estimates Series, United Arab Emirates. Future Center for Advanced Research and Studies. Issue 1383.
24. Marai, Muthanna Faiq and others. 2021. The Coronavirus Pandemic Crisis and the Global Order. Cairo, Egypt: Al-Arabi Publishing and Distribution.
25. Muhammad, Samir Ibrahim. 2022. The Role of ASEAN in Dispute Resolution: A Case Study of the South China Sea Dispute. Journal of Research and Studies. Issue 10.
26. Muhammad, Yasser Arafat Haidar. History of the South China Sea Dispute, Arab Democratic Center, https://democraticac.de/?p=102142, accessed March 22, 2025.
27. Muhammad, Zaydoun Salman. 2024. Russia and China: Incentives and Constraints of Cooperation in Southeast Asia. Journal of Political Science. University of Baghdad. Issue 68.
28. Obaid, Ali Abbas. 2024. The Problem of Xinjiang Province Between China's Persecution Policy and International Actors. Journal of Political Science, University of Baghdad. Issue 68.
29. Pekkanen, Robert J; Pekkanen, Robert and Pekkanen, Saadia. 2021. The Oxford Handbook of Japanese Politics, Oxford University Press.
30. Pekkanen, Saadia M.; Ravenhill, John and Foot, Rosemary. 2014. The Oxford Handbook of the International Relations of Asia, Oxford University Press.
4. Percival, Bronson. Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China, Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on "China's activities in Southeast Asia and implications for U.S interests". February 4, 2010. https://usindo.org/briefs/the-dragon-looks-south-china-and-southeast-asia-in-the-new-century-the-indonesian-perspect .
31. Qayboub, Halim. 2024. Geo-Energy Security in the Caspian Sea: A Study of International Competition over Energy Pipelines. Master's Thesis. University of May 8, 1945, Algeria.
32. Raditio, Klaus Heinrich. 2019. Understanding China's Behaviour in the South China Sea a Defensive Realist Perspective, 1st ed, Publisher Palgrave Macmillan, Singapore.
33. Radwan, Hosni Musa Muhammad. 2013. International Law of the Sea, Dar Al Fikr Wal Qanun, Mansoura, Cairo.

34. Rana, Pradumna B and Ji, Xianbai. 2020. China's Belt and Road Initiative Impacts on Asia and Policy Agenda, Springer Nature.
35. Rubiolo, Florencia. 2020. The South China Sea Dispute: A Reflection on Economic and Strategic Dilemmas in Southeast Asia (2009-2018), Journal of Strategic International Relations and Security, Volume 15, Issue 2.
36. Saleh, Walid Abdel Fattah Al Sayed. 2024. The Sino-American Conflict Over the South China Sea. Annals of Ain Shams Faculty of Arts, Volume 52, January Issue.
37. Scheiber, Harry N.; Kraska, James and Kwon, Moon-Sang. 2015. Science, Technology, and New Challenges to Ocean Law, Brill.
38. Shaarawy, Sally Nabil. 2018. Sino-American Relations and the Impact of the Transformation on the International System. Cairo, Egypt: Al Arabi Publishing and Distribution.
39. Singh, Abhijit. 2017. Arbitration on the South China Sea Implications for Maritime-Asia,in Line in Abhijit Singh, ed, the Waters: The South China Sea Dispute and its Implications for Asia, Observer Research Foundation, New Delhi.
40. The 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea.
41. The Sino-Philippine Conflict, Middle East Military Science, https://www.memilitary.com/threads/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A- Date accessed: March 27, 2025.
42. What was the purpose of the white paper issued by Japan addressing the Chinese threat?, https://arabic.cgtn.com/news/2023-08-02/1686568114159112194/index.html Date accessed: March 27, 2025.
43. Wood, Capt aaron S. 2021. Historically Mine The (Potentially) Legal Basis for China's Sovereignty Claims to Land in the South China Sea, Journal OF Indo-Pacific Affairs, Vol. 4, No. 2, Published by the Air University Press, United State.